MINISTÈRE DE L'ÉDUCATION NATIONALE, DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR ET DE LA RECHERCHE

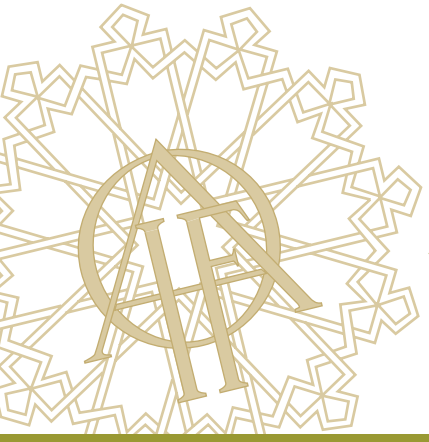

ANNALES ISLAMOLOGIQUES

en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne

AnIsl 52 (2019), p. 107-128

Maǧdī Ǧirǧis

Qirāʾa fī tarikat baṭriyark qibṭī min al-qarn al-sābiʿ ʿašr

Conditions d'utilisation

L'utilisation du contenu de ce site est limitée à un usage personnel et non commercial. Toute autre utilisation du site et de son contenu est soumise à une autorisation préalable de l'éditeur (contact AT ifao.egnet.net). Le copyright est conservé par l'éditeur (Ifao).

Conditions of Use

You may use content in this website only for your personal, noncommercial use. Any further use of this website and its content is forbidden, unless you have obtained prior permission from the publisher (contact AT ifao.egnet.net). The copyright is retained by the publisher (Ifao).

Dernières publications

9782724711523	*Bulletin de liaison de la céramique égyptienne 34*	Sylvie Marchand (éd.)
9782724711707	*????? ?????????? ??????? ???? ?? ???????*	Omar Jamal Mohamed Ali, Ali al-Sayyid Abdelatif
??? ???? ?? ??????? ??????? ?? ???????? ???????? ????????????		
?????????? ????????? ?????? ?????? ?? ??? ??????? ?????:		
9782724711400	*Islam and Fraternity: Impact and Prospects of the Abu Dhabi Declaration*	Emmanuel Pisani (éd.), Michel Younès (éd.), Alessandro Ferrari (éd.)
9782724710922	*Athribis X*	Sandra Lippert
9782724710939	*Bagawat*	Gérard Roquet, Victor Ghica
9782724710960	*Le décret de Saïs*	Anne-Sophie von Bomhard
9782724710915	*Tebtynis VII*	Nikos Litinas
9782724711257	*Médecine et environnement dans l'Alexandrie médiévale*	Jean-Charles Ducène

© Institut français d'archéologie orientale - Le Caire

مجدي جرجس*

قراءة في تركة بطريرك قبطي من القرن السابع عشر

ملخص

هذه المقالة محاولة لوضع تاريخ القبط داخل السياق الأوسع للتاريخ العثماني، وإظهار الارتباط الوثيق بين تاريخ القبط وتاريخ مصر. واعتمدت المقالة على وثيقتين صادرتنين عن المحكمة الشرعية بالقاهرة، وشرحت هذين النصين في إطار مرحلة من التحولات الهامة التي شهدتها الطائفة القبطية، انعكاسًا للتحولات الرئيسية التي حدثت في مصر في نهايات القرن السادس عشر، واكتملت في منتصف القرن السابع عشر. من ناحية أخرى تبين هذه المقالة كيفية المزج بين المصادر القبطية والمصادر الأخرى لتقديم قراءة أكثر وضوحًا للقرن السابع عشر، وضرورة استخدام أنواع مختلفة من المصادر لاستكمال هذه الصورة. وبينت المقالة أن وثيقتي المحكمة الشرعية يمكن فهمهما بصورة أدق من خلال المصادر القبطية.

الكلمات المفتاحية: البابا مرقس السادس، الصراعات الطائفية، القبط، القرن السابع عشر، الكنيسة القبطية، المحكمة الشرعية، مصر العثمانية

* مجدي جرجس، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ، mguirguis@art.kfs.edu.eg؛ guirguis.magdi@gmail.com

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net

◆ **ABSTRACT**

This article is an attempt to place the history of the Copts into a broader context, that of Ottoman history and shows that Coptic history is closely linked to Egyptian history. Based on two *sharia* court cases, we can explain not only the period of transformation in Coptic history but also the history of Egypt at the end of the 16th century, which completed at the middle of 17th century. On the other hand, the article shows how the sources of the courts can be supplemented with Coptic sources, and that to better understand the 17th century, it would be necessary to use both of these sources. The two court cases studied here are only comprehensible when Coptic sources are taken into consideration.

Keywords: Pope Mark VI, sectarian conflict, copts, 17th century, coptic church, *sharia* court, Ottoman Egypt

* * *

تدور هذه الورقة حول تركة أحد بطاركة القبط في القرن السابع عشر، البابا مرقس السادس (١٦٤٦–١٦٥٦م)، حسبما وردت في وثيقتين من وثائق محكمة القسمة العربية. الوثيقة الأولى، تتضمن ضبط وتقويم وبيع مخلفات البطريرك بواسطة القسام العربي لسداد دين بيت مال الجوالي؛ والوثيقة الثانية، تتضمن تصادق على فض هذه التركة وحصول مستحقيها على حقوقهم.

إن البطاركة أو الأساقفة والرهبان يمتنعون عن الزواج، ويحيون عيشة التبتل ولا يكوّنون أسرات[١]، ومن ثم لا يتركون ورثة، وتؤول ممتلكاتهم، إن وجدت، بشكل تلقائي إلى الكنيسة أو الدير الذي ينتمون إليه. لذا، من غير المعتاد أن نقابل وثائق تركات لهؤلاء في سجلات المحاكم الشرعية. ومن ثم، فظهور تركة بطريرك في المحكمة الشرعية يكتنفه بعض الغموض، بالرغم من أن السبب الذي يرد في نصوص الوثائق هو وجود دين عل تركة البطريرك لديوان الجوالي عن جزية النصارى. وتحاول هذه الورقة كشف بعض هذا الغموض بطرح عدد من الأسئلة والإشكاليات، يمكن تناولها من خلال هذه الأطر والسياقات:

– الأول: هو محاولة تفسير اختصاص محكمة القسمة العربية بحالة تركة البطريرك هذه، وكيفية تعاملها مع هذه الحالة، ومناقشة مسؤولية البطاركة عن جمع الجزية؛

١. هذه هي القاعدة العامة، ولكن بعض الأساقفة في العصر العثماني كانوا من بين المتزوجين، الذين توفت زوجاتهم وصاروا متبتلين، وسلكوا هذا الطريق. حول ظاهرة الأساقفة العلمانيين في العصر العثماني، انظر:
Guirguis, Van Doorn-Harder, *The Emergence of Modern Coptic Papacy*, p. 48-49.

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net

– الثاني: هو سيرة حياة هذا البطريرك وعلاقاته بالأشخاص الواردة أسماؤهم في النص، وكيف أن هذا النص يمثل حدثًا استثنائيًا في سير البطاركة له دلالات هامة؛

– الثالث: هو أوضاع الطائفة القبطية والتغيرات التي لحقت ببنيتها وهيراركيتها في منتصف القرن السابع عشر، وكيف أن هذا النص يمثل علامة فارقة في تاريخ الطائفة القبطية في العصر العثماني، ويفسر تحولًا جذريًا في كيفية تمثيل الطائفة أمام السلطات المحلية؛

– الرابع: هو كيفية فهم هذا النص ودلالاته في إطار تاريخ مصر خاصة والدولة العثمانية عامة، وكيفية تعبيره عن تغييرات أوسع شملت الدولة العثمانية ككل وتركت بصماتها على مصر.

ويمكن النظر إلى هذه الإشكاليات بطريقة عكسية. حيث يمكن البدء بتتبع التغييرات الجوهرية التي حدثت في الدولة العثمانية ككل؛ ثم كيفية تأثر مصر بهذه التغيرات؛ ثم تضييق الدائرة لفهم كيفية تأثر الطائفة القبطية؛ وأخيرًا، كيف ظهرت كل هذه العوامل في سيرة هذا البطريرك، وكيف أن هذه النصوص موضع الدراسة تحمل كل سمات هذه التغييرات والتطورات. على أننا آثرنا أن نبدأ بالأطر الضيقة وصولاً إلى الإطار الأوسع وهو تاريخ الدولة العثمانية.

مضمون الوثائق

الوثيقة الأولى

ضبط وتقويم وبيع المتعلقات المُخَّلفة عن البطريرك القبطي، مرقس السادس (١٦٤٦–١٦٥٦م)، والتي انحصرت جميعها في «حمير ونحاس وأطمار بدن وغير ذلك». وبيعت متعلقاته بمبلغ ٧٠٧٨ نصف فضة اشتراها راهب يُسمى قدسي. وبلغت جملة الديون المستحقة على التركة ٩٠٧٨ نصف فضة، بيانها كالتالي: ٦٠٠٠ نصف فضة لبيت مال الجوالي، وهذا المبلغ تبقى بذمة البطريرك «عن جوالي النصارى فى عهدة البترك المرقوم»، بالإضافة إلى مبلغ ٣٠٧٨ نصف فضة مصاريف ضبط وتقويم التركة. وبلغ الفرق بين إجمالي قيمة التركة والديون المترتبة عليها ٢٠٠٠ نصف فضة، دفع هذا الفرق كل من وكيل البطريرك، الراهب نسيم، وكاتبه الشخصي غبريال. وتشير الوثيقة إلى أن سبب نظر محكمة القسمة العربية في هذه الحالة، هو أن التركة مدينة لبيت مال الجوالي بمبلغ من المال مستحق لدى البطريرك المتوفى عن قيمة جزية.

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net

الوثيقة الثانية

تصادق أمين بيت مال الجوالي مع القبط المذكورين في النص على اتمام التركة، وحصول المستحقين على استحقاقهم، وتم ذلك «بمعرفة المعلم بشارة». تاريخ ضبط التركة والتصادق عليها ٢٦ رجب ١٠٦٦هـ (١٩ مايو ١٦٥٦م).

سياقات التفسير

أولاً - اختصاص محكمة القسمة العربية

ليس من الطبيعي أن تنظر محكمة القسمة العربية في تركات الرهبان والأساقفة والبطاركة؛ إذ من المفترض أن هؤلاء الأشخاص يتخلوا طوعًا عن حياتهم الشخصية، وينتمون لأديرتهم ومؤسساتهم فقط، أي يصيروا أشخاص اعتباريين، وبالتالي ما يتحصلون عليه من ثروات لا يعد ملكية شخصية لهم، بل لمؤسساتهم وأديرتهم. ومن ناحية أخرى، في حالة وجود تركة لهم فأن المختص بنظرها هو البطريرك أو السلطة الكنسية. إذ أعطيت للبطاركة سلطة الفصل في تركات أبناء طائفتهم، إن ارتضت كل الأطراف ذلك. واختصاصه أصيل فيما يتعلق بشؤون رجال الدين، وبخاصة الرهبان. وتعج سجلات المحاكم الشرعية بنزاعات كثيرة بين القبط، تبين أن البطريرك كان هو المختص بتقسيم التركات، وتعتمد المحكمة أوامره وأحكامه، لتبني عليها فض النزاعات المطروحة[٢].

والواقع أن اختصاصات البطاركة في نظر أمور المواريث للقبط لم تكن ثابتة أو معمولاً بها على الدوام. فهناك إشارات متعددة إلى العمل بها أحيانًا، وانتهاكها أحيان أخرى. فيذكر الإسحاقي، على سبيل المثال، أن تركات أهل الذمة بأيدى رؤساءهم فقط، ويتأسف على معاناة المسلمين من مسؤولي المواريث (عام ١٠٢٨هـ/ ١٦١٨م): «يا سبحان الله يموت اليهودى وهو صاحب مائة ألف قرش فلا يتعرض له أحد من الظلمة ولا يسأل عما خلف، وإذا مات المسلم لم يدفن حتى يشاور عليه وتأتى الظلمة تخرجه من بيته ويختموا عليه مع أن له أولاد وأخوة وذرية»[٣].

٢. انظر على سبيل المثال: دار الوثائق القومية، محكمة القسمة العربية، سجل ١٠١، م٥٥٢، ص٢٤٩، ١٨ ذي الحجة ١١٥١ هـ. نموذج آخر من الصعيد: «في إحدى القضايا المتعلقة بتركة أحد القبط ترك ابنتين فأراد أولاد أخت المتوفى أن يتحصلا على نصيبهما من التركة بالتعصيب – وفقاً للتشريع الإسلامي – وتقدما بذلك إلى القاضي الشرعي، فاحتجت الابنتان بأنهما حصلتا على نصيبهما وفقاً لقاعدة دينهم – الدين المسيحي –، وذلك بموجب حجج شرعية مخلدة تحت أيديهما... وأبرزتا من أيديهما وثيقة مذيلة بخط الذمي القمص منقريوس تادرس وعليها خط الذمي القمص عبد رب الملاك ميخاييل والقمص عبد المسيح تادرس... مؤرخة بخامس عشري شهر بابة القبطي الذي هو من شهور ١٥١٧ القبطية الموافق ١٧ جمادى الثانية سنة تاريخه فدل مضمونها على أن القمامصة والقساوسة المذكورين حكموا على قاعدة ملّتهم المنسوبة للمسيح بأن جميع ما تركه الذمي جرجس يقسم بين بنتيه مناصفة ولا يشاركهما فيه أحد من أقارب والدهما المذكور سواء كان القريب أخا أو أختا... وعملاً بوثيقة القمامصة والقسسا المحكي تاريخها أعلاه ومنعهما من الدعوى على بنتي جرجس المذكورتين بشيء من مخلفات والدهما المذكور وحكم عليهما بذلك تعريفا ومنعا وحكما شرعيات» (دار الوثائق القومية، محكمة منفلوط الشرعية، إشهادات، سجل ٥، م ١٦، ص ١٢، ١٣، ١٨ جماد آخر ١٢١٥هـ).

٣. الإسحاقي، أخبار الأول، ص ١٧٦.

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net

كذلك تعددت الأوامر الخاصة بمنع القسام العربي (بيورلدي تاريخه أوائل محرم ١١١١هـ/ ١٦٩٩م)[٤]، أو منع بيت مال الجوالي من التعرض لمخلفات الموتى القبط (بيورلدي تاريخه ٥ القعدة عام ١١٣٢هـ/ ١٧١٩م)[٥].

وبعيدًا عن الأوامر والتعليمات، ومدى تنفيذها من عدمه، فحصت مئات الحالات المتعلقة بتركات القبط في سجلات محكمة القسمة العربية، وتبين لي أن التركات تظهر فى المحكمة للأسباب التالية:

١. أن يكون من بين الورثة قُصَّر[٦]؛
٢. أن يكون الورثة لا يستوعبون كامل التركة[٧]؛
٣. أن يكون المتوفى مديون لجهة رسمية[٨]؛
٤. أن ينشب نزاع حول التركة يتطلب فضه بواسطة المحكمة، وفي هذه الحالة تُصنف كنزاع وليس كاختصاص المحكمة فى نظر التركات[٩]. وهذه الحالات أيضًا تنطبق على المسلمين، فلم تكن محكمتا القسمة العسكرية والقسمة العربية مختصتين بنظر التركات، أي تركات، إلا في الحالات المذكورة أعلاه[١٠].

حالة البطريرك تندرج هنا تحت البند الثالث، وهو أنه مديون لجهة رسمية (بيت مال الجوالي)، ومن ثم اختصت محكمة القسمة العربية بالتحفظ على التركة، والسير في إجراءات ضبطها وتقويمها وبيعها، حتى تستخلص دين بيت مال الجوالي. وهذه القضية مثيرة بعض الشيء إذ تحمل أحد معنيين: الأول أن البطريرك كان ملزم بدفع الجزية، وهو يتعارض مع شروط الجزية التي يُعفى منها رجال الدين وبخاصة الرهبان والأساقفة والبطاركة. والثاني، أن البطريرك كان مسؤولًا عن جمع الجزية من أعضاء طائفته، ثم تسليمها دفعة واحدة إلى بيت مال الجوالي، وهو ما تشير إليه نصوص الوثائق. فما هي علاقة البطريرك بالجزية؟

٤. حسن خليل، سجلات محكمة القسمة العربية، ص٢٢٨.
٥. حسن خليل، سجلات محكمة القسمة العربية، ص٢٢٩.
٦. نذكر على سبيل المثال: محكمة القسمة العربية، س١٤، م٦٧٢، ص١٢٦، ١٧ صفر ١٠٠٩هـ؛ س١٨، م١٢، ص٩، ٢٦ رمضان ١٠١٥هـ؛ م١٤، ص١٠، ٢٢ شوال ١٠١٥هـ؛ م١٢٩، ص٧٠، ١ ذي الحجة ١٠١٥هـ.
٧. نذكر على سبيل المثال: محكمة القسمة العربية، س١٤، م١٦٦، ص١١٦، ٥ جماد أول ١٠٠٨هـ؛ م١٨٠، ص١٢٥، ١٩ جماد أول ١٠٠٨هـ؛ س١٦، م٥٨، ص٢٩، ٢ جماد آخر ١٠١٣هـ؛ س١٨، م٢٢٩، ص١٣٤، ٢٨ محرم ١٠٢٦هـ؛ م٣٣٠، ص١٩٤، ١٠ ربيع أول ١٠١٦هـ؛ م٣٩٣، ص٢٣١، ١٠ ربيع ثان ١٠١٦هـ؛ م٦١٩، ص٣٧٩، ٢٦ رجب ١٠١٦هـ؛ م٦٤٢، ص٣٩٠، ٧ ربيع أول ١٠١٦هـ؛ م٦٤٩، ص٣٩٥، ٦ شعبان ١٠١٦هـ؛ س١٩، م٤٣٨، ص٣١٠، ٢٦ محرم ١٠٢٠هـ.
٨. دار الوثائق القومية، محفظة دشت ١٢٠ (محكمة القسمة العربية)، ص١١٩٨، ١ ذي القعدة ١٠١٢هـ.
٩. محكمة القسمة العربية، س١٤، م٤٠، ص٢٥، ٢٤ ربيع أول ١٠٠٨هـ؛ س١٦، م١٧٨، ص١٠١، ٢١ رجب ١٠١٣هـ؛ س١٧، م٤٤٦، ص٢٥٣، ١٨ جماد أول ١٠١٥هـ؛ س١٩، م٢٨، ص٢٠، ١٣ رجب ١٠١٩هـ.
١٠. الملاحظة الأولية لأي سجل من سجلات محكمتي القسمة العربية والعسكرية تبرز هذه الحقيقة.

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net

ثانيًا - البطريرك والجزية

يذكر النص أن ديوان الجوالي يداين البطريرك بمبلغ ستة آلاف نصف فضة «عن جوالي النصارى فى عهدة البترك المرقوم»، وبما أن البطريرك، شأنه شأن كل رجال الدين، معفى من دفع الجزية، فيعني ذلك أن هذا المبلغ قد ترتب بذمة البطريرك عن جزية القبط، مما يشير إلى أن البطريرك كان مسؤولًا عن جمع الجزية من القبط ودفعها إلى بيت مال الجوالي. وهذا الأمر يكتنفه بعض الغموض!

يتسق هذا الطرح مع فلسفة حكم الدولة العثمانية، والتي آثرت التعامل مع المجتمع من خلال الطوائف ورؤساءها بدلًا من الأفراد. ومن ثم يكون تكليف البطريرك، بصفته رئيس الطائفة، بجمع الجزية من أفراد طائفته وتسليمها لولي الأمر أمرًا مقبولًا[١١]. وتذكر دراسات أخرى أمورًا شبيهة بمناطق أخرى من الدولة العثمانية؛ فيذكر جيننجز بأن زعماء الطوائف في قيصرية كانوا يسددون الجزية عن طوائفهم، ثم يحصلونها منهم فيما بعد[١٢]. ويذكر حالات أخرى كان البطاركة يعطون دافعي الجزية ايصالات سداد[١٣]. وبالمثل يذكر امنون كوهين نفس الحالة مع رؤساء اليهود في القدس في القرن السادس عشر[١٤]. وقبل العصر العثماني مباشرة نجد البطريرك القبطي، البابا يوأنس الثالث عشر (١٤٨٤-١٥٢٤م) يوجه رسالة إلى القبط بالوجه البحري يطالبهم بالامتثال للأوامر السلطانية التي تطالب بسداد جزية عام ٩١٥هـ، والمتأخر من جزية عام ٩١٤هـ[١٥]. ولكن لم تحدد الرسالة إذا كان البطريرك مسؤولًا عن جمع الجزية، أم أن هذه الرسالة على وجه النصح والإرشاد.

يبدو أن مسؤولية البطريرك عن جمع الجزية كانت واردة على الأقل من الوجهة النظرية. فربما في حالات بعينها يُطلب من البطريرك التكفل بجمع الجزية، أو سدادها عن طائفته، ثم تحصيلها منهم بعد ذلك. وبالرغم من أن الحالات الواردة في سجلات المحاكم حول أمور الجزية تبين أن هذا الأمر كان مسؤولية فردية، وعلى كل فرد أن يثبت أداءه للجزية المقررة عليه، إلا أن ذلك لا ينفي مسؤولية رؤساء الطوائف أحيانًا. على أن الأمر في مصر يبين أن طريقة تحصيل الجزية لم تكن تسير على هذا المنوال، ولم يُناط بالبطريرك القيام بهذا الدور، بل كان يتولى هذه المهمة الجماعية آخرون[١٦]. والفرمانات والأوامر العديدة الخاصة بالجزية لم تشر أبدًا إلى مسؤولية البطريرك عن هذا الأمر[١٧].

١١. Guirguis, Van Doorn-Harder, *The Emergence of the Modern Coptic Papacy*, p. 9.

١٢. Jennings, «Zimmis (Non-Muslims) in the Early 17th Century», p. 233-237.

١٣. Jennings, «Zimmis (Non-Muslims) in the Early 17th Century», p. 267.

١٤. Cohen, «Communal Legal Entities in a Muslim Setting», p. 77.

١٥. الأنبا يؤانس الثالث عشر، مكاتبات يحتاج إليها الاباء البطاركة والمطارنة، ورقة ٢٦٨أ-٢٧٠ج.

١٦. «التزم ابراهيم بن عبد المسيح بن بطرس النصراني اليعقوبي القاطن بمدينة اسيوط باستخلاص مال الجوالي الذي على النصارى بالوجه القبلي لسنة ٩٣٧هـ بمبلغ ١٦٥٨٤٠ نصف فضة وايصال ذلك لديوان الجوالي بالقاهرة»، محكمة الباب العالي، سجل رقم ١، م٤٥، ص١٢، ٩٣٧هـ.

١٧. نذكر على سبيل المثال: أمر بتاريخ أوائل ٩٩٨هـ (سجلات محكمة الإسكندرية: س٢٨، م١١٣، ص٢٣٧؛ إسكندرية: س١٥، م٤٢، ص٥٧، أوائل شوال ٩٨٩هـ).

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net

وما من شك أن وجود بيت مال الجوالي طرف في هذه القضية يؤكد فعلًا الادعاء بأن هذا المبلغ لازم بذمة البطريرك، وأن هذا المبلغ ليس جزيته الشخصية، بل هو متبقي عليه من عهدته من جزية طائفته. ربما هناك قصة أخرى وراء هذا الأمر، قد تفصح عنها سيرة هذا البطريرك، وتدلنا على مصدر هذا الادعاء.

الغريب في الأمر أن المبلغ المطلوب من تركة البطريرك لم يكن كبيرًا: ستة آلاف نصف فضة! كان يمكن أن يسددهم أحد القبط بكل سهولة، أو واحد من أولئك الذين أشرفوا على بيع متعلقاته وحضروا مراسم ضبط وتقويم التركة. كان من الممكن تجنب هذه المراسم، خاصة وأن تكاليف إجراءات ضبط التركة بلغت ثلاثة الاف وسبعة وثمانين نصف فضة، أي أكثر من نصف المبلغ المطلوب. وبذلك ارتفع المبلغ المطلوب على التركة إلى تسعة آلاف وسبع وثمانين نصف فضة (٦٠٠٠ دين + ٣٠٨٧ رسوم وتكاليف إقامة التركة) في حين بلغ إجمالي المتحصل من التركة سبعة آلاف وثمانية وسبعين نصف فضة. وقام اثنان من الحاضرين بدفع مبلغ الفرق هذا من مالهم الخاص، وهو مبلغ ألفي نصف فضة. أي أن المبالغ الإضافية التي كان يمكن تجنبها بلغت ٥٠٨٧ نصف فضة، وهي تقارب مبلغ الدين. من ناحية أخرى من قام بشراء متعلقات البطريرك هو أحد الرهبان؛ أي كان بإمكانه تسديد الدين دون ضرورة بيع متعلقات البطريرك. تم إدارة كل هذا الأمر بمعرفة «المعلم بشارة» وهو أحد كبار الأعيان الأثرياء؛ يكفي أن نذكر، على سبيل المثال، أن المعلم بشارة باع قبل أربع سنوات منزلًا فخمًا على بركة الأزبكية بمبلغ اثنين وعشرين ألف نصف فضة[١٨].

هل يترك القبط تركة بطريركهم لتُصادر من قبل بيت مال الجوالي نظير هذا المبلغ الضئيل؟ أم أن الأمر متعمد ويحمل دلالات أخرى؟ في ظني، أن كل هذه الأمور تشير إلى استدعاء المحكمة من قبل القبط للتدخل في هذا الأمر، وربما استدعاء واستعداء بيت مال الجوالي من قبل أعيان القبط لمصادرة تركة البطريرك كرسالة أبلغ وأوسع مدى.

ثالثًا - سيرة حياة البطريرك

«مرقس البطرك البهجوري وهو مائة وواحد من العدد. هذا الأب من أهالي ناحية بهجورة. وكان عابدًا ناسكًا بدير القديس العظيم أنطونيوس. فلما اختير للبطريركية قدموه في سنة ألف وثلثمائة اثنين وستين. وأقام بطركًا عشرة سنوات. وتنيح»[١٩].

١٨. وثائق البطريركية، حجة A2714، محكمة بابي سعادة والخرق، ١٤ شوال ١٠٦٢هـ.

١٩. الواقع أن سير البطاركة في العصر العثماني وردت جميعها على هذا النحو من الاختصار الشديد، ولم يكن هذا الأمر قاصراً على هذا البطريرك، حيث انقطعت تقاليد كتابة سير تفصيلية للبطاركة في الفترة من ١٤٠٩ حتى ١٨٠٩م. واقتصر الأمر على بطاقات تعريفية تتضمن تاريخ الولاية والوفاة وأحيانًا الدير الذي جاء منه البطريرك، وبولغ في الاختصار حتى أن سير ٢١ بطريرك كُتبت فى ١٥ صفحة فقط. كان الاستثناء الوحيد هو سيرة منفصلة تفصيلية للبابا متاؤس السابع والثمانين (١٣٧٨–١٤٠٨م). انظر ساويرس بن المقفع، مج٣، ج٣.

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net

هذه هي السيرة الرسمية للبطريرك، حسبما جاءت في كتاب سير البطاركة. على أن كتاب لاحقين استطاعوا أن يجمعوا من بطون المخطوطات وهوامشها شذرات أخرى حول هذ البطريرك، وردت في كتاب ذيل تاريخ البطاركة لأسقف فوة، ونقلها بنصها فيما بعد المؤرخ كامل صالح نخلة في كتابه المهم «سلسلة تاريخ البطاركة»، الحلقة الرابعة.

■ البابا والأراخنة (المعلم بشارة)

من الأسماء الهامة التي ورد ذكرها في وثائق تركة البطريرك اسم «المعلم بشارة»، حيث ورد ذكره في النصوص بأن كل الأمور تمت بمعرفته، ونجد لهذا الوجيه ذكر بارز في سيرة البطريرك أيضًا. تذكر سيرة البطريرك كيفية اختياره لهذا المنصب: «كان في ذلك الزمان رجل من أكابر الأراخنة بمصر يدعى بالمعلم بشاره وكانت له كلمة مسموعة بين أراخنة الشعب فقام هو وجماعة من الأراخنة المصريين بالبحث عن الراهب الذي يصلح لإقامته بطريركا... فوقع الاختيار على الأب مرقس البهجورى...»[٢٠]

وهذه العبارة تظهر تغيرًا هامًا في أوضاع الطائفة القبطية؛ حيث ترشيح واختيار البطاركة كان يتم بالتنسيق بين الأساقفة وكبار أعيانها (الأراخنة)، وسار هذا الأمر منذ بداية العصر العثماني وحتى اختيار البابا متاؤس الثالث (١٦٣١-١٦٤٦م)[٢١]. ولكن عند اختيار البابا مرقس السادس (١٦٤٦-١٦٥٦م) بدا الأمر برمته في أيدي الأراخنة بمفردهم، دون مشاورة الأساقفة أو أي من رجال الدين، وكان المحرك الرئيسي هو المعلم بشارة. وتضيف السيرة عبارة هامة: «وفي أوائل عهد البابا مرقس وقعت بينه وبين المعلم بشارة منافسة أدت إلى اشتداد المقاطعة بينهما ووقوع عداء عظيم بينهما»[٢٢]. واستخدام كلمة «منافسة» لها دلالة هامة، فمجال المنافسة هنا لا يخرج عن الترؤس وإدارة أمور الطائفة. وهي تصور الصراع المحتدم على رئاسة الطائفة وتمثيلها، وكيف أن هذا الوجيه الذي اختار البطريرك وعيَّنه لا يقبل أن تكون له الكلمة الأولى.

يبدو أن البطريرك قد ضاق بالحياة في القاهرة، فقرر أن يزور الصعيد ويقيم هناك، وبلغت مدة إقامته بالصعيد أربعة سنوات متصلة[٢٣]، تاركًا فيها كرسيه ومنصبه، وربما هربًا من مواجهة المعلم بشارة! وهذا الأمر جد غريب، من كان يدير الأمور في غيبته بالصعيد؟ هل ترك مقاليد الأمور للمعلم بشارة وسعى إلى هدنة؟ وبعد عودة البطريرك من

٢٠. كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات، الحلقة الرابعة، ص٧٣-٧٤.
٢١. تابعنا عمليات اختيار البطاركة في السير التي جمعها كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات، الحلقتين الرابعة والخامسة.
٢٢. كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات، الحلقة الرابعة، ص٧٤.
٢٣. كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات، الحلقة الرابعة، ص٧٥.

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net

الصعيد سعى في الصلح مع المعلم بشارة، وقام بزيارته «واصطلح معه وانصلح أمره قليلًا...»[٢٤]. البطريرك يسعى للصلح ويزور منافسه في منزله، في دلالة واضحة على تبدل الأماكن، فسيرة البطريرك توضح هيمنة أعيان القبط على مقاليد الطائفة، وأن محاولة البطريرك، بصفته «رئيس الطائفة»، لمواجهة هذه السيطرة كبدته مشاكل جمة.

■ البابا ورجال الدين (الراهب قدسي)

كان الصراع على رئاسة الطائفة بين الأعيان «العلمانيين» والرؤساء التقليديين للطائفة «البطاركة»، أو بين رجال الدين والعلمانيين. ولكن سيرة البطريرك تشير إلى أن مشاكله لم تقف عند حد الأعيان، بل نالته المصاعب من قبل رجال الدين أيضًا، والذين من المفترض أنهم تحت رئاسته المباشرة في كل الأحوال. كان الصدام هذه المرة مع الرهبان، إذ أصدر البطريرك أمرًا باستقرار الرهبان بأديرتهم ومنعهم من التجول في البلاد. فقام عليه الرهبان بقيادة الراهب قدسي، وهو الراهب الذي يرد اسمه في التركة وقام بشراء متعلقات البطريرك. لم يقف الأمر عند ثورة الرهبان ضد البطريرك، إذ قام الراهب قدسي بتقديم شكوى ضد البطريرك يتهمه فيها بأنه «يمد الرهبان في الفلقة ويضربهم بالكرباج، وقتل منهم من قتل ...»[٢٥]. قام الوالي بسجن البطريرك على إثر هذه الشكوى، وبعد فترة غير معلومة، سعى الراهب قدسي لدى الوالي لاطلاق سراح البطريرك ونجح في ذلك! وخرج البطريرك من الحجز إلى الصعيد مباشرة ليقيم هناك مدة أربع سنوات.

يمكن فهم الأمور على أنه سوء إدارة البطريرك للأمور، وعدم قدرته على التعامل مع معطيات الأوضاع الراهنة. ولكن هذا التحول من الإكليروس ضد البطريرك يشير ضمنًا إلى تحول عاطفي لصالح أحد طرفي الصراع، وفي هذه الحالة مالوا إلى جانب الوجهاء.

«كان كثير الحمق وضجت منه سائر الناس من أساقفة وقسوس وعلمانيين ...؛ لأن شعب مصر سئم من تصرفات هذا البابا...»[٢٦]، وصفه كاتب سيرته، وهو راهب أو كاهن، على هذا النحو، ويمكن أيضًا فهم هذه العبارات القاسية التي صيغت بها سيرة البطريرك في هذا السياق أيضًا، سياق التحول من داخل المؤسسة لقبول قيادة الأراخنة لدفة الأمور.

٢٤. كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات، الحلقة الرابعة، ص٧٥.
٢٥. كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات، الحلقة الرابعة، ص ٧٤.
٢٦. كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات، الحلقة الرابعة، ص٧٤-٧٨.

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net

■ قراءة النصوص في ضوء سيرته

صراع البطريرك مع مراكز قوى أخرى في بنية الطائفة القبطية، اتخذ أشكالًا عدة. واستدعيت السلطات المحلية للتدخل في الأمر، تارة بصياغة (تلفيق) شكوى ضد البطريرك إلى الوالي، وتارة أخرى باستعداء بيت مال الجوالي[٢٧]. وهناك عبارة أخرى هامة وردت في سيرة هذا البطريرك قد تساعدنا على قراءة دقيقة للوثائق موضوع هذه الورقة، إذ تشير سيرته إلى أنه أثناء وجوده بالصعيد «أخذ أموالًا كثيرة من الشعب بصفة جبرية ...»[٢٨]

ربما كان هذا منبع الادعاء بتحصيله أموال الجزية. أو أن الأمر حقيقي، وأن البطريرك قام بجمع الأموال من أهل الصعيد تحت هذا المسمى، أو أن الادعاء ضده من قبل الأعيان استند على هذه التهمة. ومهما كانت الحقيقة، فقد تبين بعد حصر ممتلكات البطريرك عدم وجود أي أموال، أو حتى مقتنيات ثمينة! من ناحية أخرى قضى البطريرك مدة أربعة سنوات بعيدًا عن القاهرة وعن مقر كرسيه، وقضى مدة أخرى غير معلومة بالسجن، في حين أن إجمالي فترة ولايته كانت عشر سنوات، أي أنه قضى نصف مدته، تقريبًا، مجردًا من سلطاته وصلاحياته؛ ومن ثم لا يمكن الإدعاء عليه بمسئوليته عن أموال جزية القبط عامة.

بعيدًا عن قضية جمع الأموال، أو مسؤوليته عن أموال الجزية، أو صحة الادعاء من عدمه، فالواضح أن الرسالة الأهم لم تكن هذه المبالغ الزهيدة التي كانت لبيت مال الجوالي، بل كانت تعمد لإظهار اليد العليا للأراخنة، وأن البطريرك المناوئ ستدركه الإهانة حيًا كان أم ميتًا. وهذا الموقف شكل نهاية فترة هامة في تاريخ القبط دانت من بعدها الكلمة الأولى لأعيان القبط وتولوا مقاليد رئاسة الطائفة منذ ذلك الحين وحتى أوائل القرن التاسع عشر[٢٩].

رابعًا - تاريخ الطائفة القبطية

لم يكن الأمر متعلق بشخصية البطريرك، ذلك الرجل الذي نشأ وتربى بالصعيد، وترهب بأحد أديرة الصعيد، ثم وجد نفسه في لجة القاهرة، ليواجه مواءمات وسبل لا يألفها أهل الصعيد؛ ومن ثم اصطدم بأهل القاهرة وأعيانها. فهذا الصراع بين البطريرك والمعلم بشارة لم يكن وليد اللحظة، ولم يكن مرتبط بشخصيتيهما، بل كان حلقة في سلسلة من الصراعات بين وجهاء القبط ورجال الكنيسة، بدأت في مرحلة مبكرة من العصر العثماني واشتدت وتيرتها في أوائل القرن السابع عشر؛ عندما بدأ أعيان القبط يتطلعون إلى إزاحة البطاركة عن صدارة المشهد، وأن يحلوا محلهم في تمثيل الطائفة أمام السلطات، وأن يتولوا إدارة أمور الطائفة.

٢٧. تكرر هذا الأمر مع بطاركة آخرين في العصر العثماني، حيث لجأ الأعيان إلى هذه الوسيلة لإجبار البطاركة على الإذعان لمطالبهم أو توجهاتهم، مستغلين مواقعهم في الإدارة الحكومية، وكذلك علاقاتهم مع مراكز النفوذ في مصر العثمانية.
٢٨. كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات، الحلقة الرابعة، ص٧٥.
٢٩. مجدي جرجس، أثر الأراخنة، ص٣٠.

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net

بنية الطائفة والصراع مع الأعيان

بدت هذه الصراعات على السطح واتخذت شكل المواجهة العلنية في أواخر القرن السادس عشر، عندما أراد البطريرك القبطي غبريال الثامن (١٥٨٧-١٦٠٣م) تطبيق التقويم الغريغوري في مصر، فأثار أعيان القبط ضده قضايا بالمحاكم الشرعية، انتهت إلى إجبار البطريرك بالعدول عن خطته والامتثال لرغبة الأعيان[٣٠].

تربص أعيان الوجه البحري بخليفته البابا مرقس الخامس (١٦٠٣-١٦١٩م) ونجحوا في عزله عن كرسيه وتعيين بطريرك آخر بديلًا عنه. وهذه المرة، اصطنع الأعيان كل الطرق لإجبار البطريرك البديل على الامتثال لرغباتهم، وتخليه عن بعض سلطاته. واستغلوا سياق الفترة، حيث كانت مصر تشهد محاولة إصلاحية من قبل الوالي محمد باشا المعروف بـ«قول قران»، حيث بدأ في محاولة تقليص نفوذ مراكز القوى بمصر، وبخاصة العسكر، واستغل أعيان القبط توجهات الوالي في قمع كل ذوي النفوذ، فوشوا بالبطريرك لديه، وأنه يمارس طقوسًا سلطوية تفوق الملوك. فأصدر قراراه بعزل البطريرك وتعيين بطريرك بديل[٣١]. المثير في الأمر أيضًا أن كاتب سيرة هذا البطريرك أصدر حكمًا عامًا عنه قائلاً: «كان محبًا للمال والخمر»[٣٢].

الآن اتخذ الصراع أشكالًا مختلفة، كان للسلطات الحاكمة أدوارًا في حسمه، وفي الغالب مالت الدفة لصالح الأعيان، واستصدروا أحكامًا من السلطات تدعم مواقفهم.

في فترة البطريرك التالي، البابا يوأنس الخامس عشر (١٦١٩-١٦٢٩م)، تظهر جوانب هذا الصراع بشكل مختلف. في إحدى جولات هذا البطريرك بالصعيد بات بمنزل أحد وجهاء أبنوب، وكان هذا الثري القبطي يقتني السراري بمنزله. فوقع البطريرك في مأزق؛ إن غض الطرف عن هذا الأمر، والجميع يعلم أن البيت الذي قضى فيه البطريرك ليلته به سراري، سيجعل القبط يعتبرون صمت البطريرك إجازة للتسري، وإن احتج أو مارس سلطته الشرعية في عقاب هذه المخالفة، يخشى مغبة هذا الأمر[٣٣]. فتجرأ البطريرك ونهر الثري القبطي، واستخدمت المصادر القبطية لفظ «نَهَى»، وهذا اللفظ لا يمثل أي عقوبة كنسية. على أن هذا النهي كان السبب في نهاية حياة البطريرك بشكل مأساوي، حيث دس له الوجيه السم في الطعام ومات مسمومًا[٣٤].

شكلت فترة البابا متاؤس الثالث (١٦٣١-١٦٤٦م) فترة هدوء حذر يسبق العاصفة؛ حيث ساعدته خبراته وحنكته في اجتياز فترة ولايته بسلام. كان قبل اختياره للبطريركية رئيسًا لدير القديس مكاريوس بوادي النطرون، وأقام علاقات

٣٠. مجدي جرجس، القبط والتقويم الغريغوري، ص١٦-١٧. بالطبع لم يشكل موضوع التقويم الغريغوري لب الخلاف بين البطريرك والأعيان، بل كان أحد الموضوعات التي أظهرت عمق هذا الخلاف وتجذره فقط.

٣١. Guirguis, Van Doorn-Harder, *The Emergence of Modern Coptic Papacy*, p. 25-26.

٣٢. يوساب (أسقف فوة)، تاريخ الآباء البطاركة، ص٢٠٥.

٣٣. Guirguis, Van Doorn-Harder, *The Emergence of Modern Coptic Papacy*, p. 28.

٣٤. يوساب (أسقف فوة)، تاريخ الآباء البطاركة، ص٢٠٦.

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net

جيدة مع أعيان القاهرة والوجه البحري، واختبر الحياة العملية بتنقله بين القاهرة وديره بوادى النطرون لتتميم مصالح الدير المالية. فاستطاع بحنكة أن يوائم بين تطلعات الأعيان وبين أمور الطائفة، فقضى فترته بسلام[٣٥].

ولكن كان هذا الهدوء مقدمة لعواصف زعزعت كيان الطائفة، وأعادت تنظيمها بعد رحيل هذا البطريرك المحنك الواعي. وهذه العاصفة هي ما عرضناه في سيرة البابا مرقس السادس صاحب هذه التركة، والتي اختتمت سيرته بهذه العبارة «ظل الكرسي بعده خاليًا أربع سنوات وسبعة أشهر، لأن شعب مصر سئم من تصرفات هذا البابا 'مالنا حاجة إلى بطاركة وكفانا ما قد حصل' »[٣٦]. وهذه الوثائق تمثل مرحلة التحول الكامل في قيادة الطائفة القبطية، وانتقالها إلى أيدي كبار الأعيان، وإذ مثلت حياة هذا البطريرك الحلقة الأخيرة في هذا الصراع، وشكلت ملامح الفترة اللاحقة والتي امتدت حتى بدايات القرن التاسع عشر، وهي الإذعان الكامل لرئاسة أعيان القبط «المدنيين» لهذه الطائفة «الدينية».

جانب آخر مهم، وهو كيفية استخدام الأعيان لنفوذهم وعلاقاتهم مع المؤسسات الرسمية في صراعاتهم مع البطاركة. وبرز هذا الأمر في مناسبات عدة في هذا الصراع الطويل، كما بيناه سابقًا. وهذه المرة كانت وسيلتهم بيت مال الجوالي، ثم المحكمة الشرعية. على أن بروز الأعيان، واستحواذهم عل النفوذ والثروات، حدث بالتوازي مع تغييرات أوسع نطاقًا مست أرجاء الدولة العثمانية، وتركت بصماتها على مصر.

خامساً - السياق الأوسع

على أنه لا يمكن فهم ما حدث في بنية وهيراركية الطائفة القبطية بمعزل عن سياق تاريخ مصر والدولة العثمانية في تلك الفترة.

شهدت نهايات القرن السادس عشر تحولات هامة على المحيط العالمي، سواء في مجال الاقتصاد والتجارة الدولية، أو مجال تغير موازين القوى السياسية. وتأثرت أوضاع الدولة العثمانية بالسلب بهذه التطورات. من ناحية أخرى بدأت الاضطرابات تسود الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية، وزادت حدة الاضطرابات والصعوبات في أوائل القرن السابع عشر؛ وبدأ الوهن يفت في عضد هياكل الدولة وبخاصة المؤسسة العسكرية. وأخذ العسكر يثيرون القلاقل، وكانت البداية بسبب تدهور الاقتصاد والتضخم الناتج عن تدفق الفضة إلى الدولة العثمانية، مما أثر على رواتب العسكر وبدأوا في التذمر والسعي نحو خلق مراكز نفوذ[٣٧]. وبدأ الولاة في مصر يفقدون السيطرة على الجند، وتوحش نفوذ جند السباهية وتعددت تمرداتهم حتى أنهم قتلوا الوالي العثماني محمود باشا (٩٧٤هـ/ ١٥٦٧م)، وقتلوا وال آخر في عام ١٦٠٤م (إبراهيم باشا). يقول أحمد شلبي في ترجمته للوالي محمد باشا الشريف (٢ شوال ١٠٠٤هـ - ذي الحجة ١٠٠٦هـ/ ٣٠ مايو ١٥٩٦ - يوليو ١٥٩٨م):

٣٥. كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات، الحلقة الرابعة، ص٩٧.
٣٦. كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات، الحلقة الرابعة، ص ٧٨.
٣٧. Holt, «The Beylicate in Ottoman Egypt during the Seventeenth Century», p. 217-218.

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net

«فمن ذلك الوقت بطلت أحكام الوزير المذكور وصار الحل والربط للسباهية»[٣٨]. ووضع عنوان جانبي لهذه الفقرة «اعرف إبطال حكم الوزراء بمصر وتغلب طايفة الأسباهية»[٣٩]. وكان الوالي محمد باشا، المعروف بقول قران (٧صفر ١٠١٦-١٠٢٠هـ/ ٣يونيو ١٦٠٧-١٦١١م) هو آخر الولاة العثمانيين الأقوياء، حيث تصدى للسباهية وكسر شوكتهم[٤٠].

هذه الأوضاع تركت بصماتها على مختلف الولايات العثمانية ومن بينها مصر. وتجلت مظاهر وهن مركزية الدولة العثمانية في منح حكام الأقاليم «الولاة» سلطات أكبر، تمثلت في تعيين كبار المسؤولين، بعد أن كانت اسطانبول هي صاحبة الحق في هذه التعيينات. وهذه الصلاحيات مُنحت للولاة في نفس الوقت الذي كان يشهد تراجع نفوذهم على المستوى المحلي وتقلص سلطاتهم. وشهد القرن السابع عشر تحول فعلي للسلطة لصالح العسكر، ثم برز بعد ذلك أمراء البيوت المملوكية والذين استأثروا بمعظم المراكز المهمة من منتصف القرن السابع عشر[٤١]. وصار للباشا العثماني، «الوالي الشرعي»، سلطة إسمية، في حين كانت السلطات الفعلية وصناعة القرار في يد مراكز قوى أخرى.

هذه التغيرات اتضحت معالمها على الطائفة القبطية على مستويين، المستوى الأول هو الصراع على السلطة ورئاسة الطائفة. واستغل كبار أعيان القبط قواعد اللعبة وخلقوا لهم نفوذ استنادًا على علاقاتهم الواسعة والمباشرة بمراكز القوى الجديدة، العسكر ثم البيوت المملوكية. ومن ثم أخذوا في محاولات إزاحة البطاركة (الممثلون الشرعيون للسلطة) عن مواضعهم، وحفظوا لهم السطة الاسمية فقط. وعكس وضع الطائفة القبطية الوضع السياسي نفسه، فصار الممثل الشرعي للسلطة (البطريرك) له الاسم فقط، بينما السلطة الحقيقية في أيدي ذوي النفوذ؛ ولما كان النفوذ مرتبطًا إلى حد بعيد أيضًا بالقدرة المالية، لذا أصبح كبار المباشرين القبط هم المسؤولون أمام الإدارة الحكومية عن شؤون الطائفة، واختفى تمامًا وجود البطريرك أو المؤسسة الدينية من الخطاب الحكومي، وأصبح كبار المباشرين – من وجهة نظر الحكومة ومفهومها – هم المسيرين لأمور الطائفة.

المستوى الثاني، هو تغير مفهوم وبنى «الطائفة» بشكل عام، إذ تحولت إلى إطار شكلي، يمكن أن تُشترى وتُباع عضويتها. لعل المثل الأوضح هو الطوائف العسكرية نفسها. إذ أُخترقت الطوائف العسكرية – في ظل هذه الأحوال – من قبل أشخاص لا يمتون للعسكر بأي صلة، بمعنى تحلل المفهوم العملي للفئة العسكرية، وهذا الأمر عينه حدث في مناطق أخرى بالدولة العثمانية[٤٢]. بالنسبة للطائفة القبطية ساعدت هذه الظروف أعيان الطائفة على الولوج إلى قمتها بطرق مشابهة.

٣٨. أحمد شلبي، أوضح الإشارات، ص١٢٦.
٣٩. أحمد شلبي، أوضح الإشارات، ص١٢٦، حاشية ١٣٧.
٤٠. Hathaway, «The "Mamluk Breaker" Who Was Really a Kul Breaker», p. 102-103.
٤١. Hanna, *Habiter au Caire*, p. 15.
٤٢. Faroqhi, «Ottoman Guilds in the Late Eighteenth Century», p. 95; Raymond, Artisans et commerçants, p. 659-671.

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net

إن نصوص الوثائق موضوع هذه الورقة جاءت في آخر مراحل التحول الفعلي في أوضاع الطائفة القبطية، حيث أن هذا التحول شهد نوبات وكرات من الصراع بدأت منذ وقت مبكر، وسجلت نصوص هذه الوثائق وسيرة هذا البطريرك هذه المرحلة، ولخصت النتيجة الإجمالية للفترة السابقة، وحددت مؤشرات الفترة المقبلة وحتى نهاية القرن الثامن عشر؛ حيث أصبح البطريرك مثله مثل الباشا العثماني يحمل سلطة اسمية ولكن السلطة الفعلية في أيدي الحكام الجدد.

نشر الوثائق

الوثيقة الأولى: ضبط وتقويم وبيع مخلفات تركة البابا مرقس السادس المائة والواحد (محكمة القسمة العربية سجل ٤٥، م٥٦٦، ص٣٩٧-٣٩٨)

١. دفتر
٢. دفتر مبارك انشا الله تعالى يتضمن علم ما ضبط وتحرر مخلف عن تركة البترك مرقس النصراني الهالك الى حيث شا الله تعالى قبل تاريخه عن جهة
٣. بيت مال الجوالي المبتاع ذلك من قبل جماعة النصارى الاتى ذكرهم فيه على الذمي قدسي النصراني المعروف بالشلح الواقع تحرير ذلك
٤. بحضور فخر ذوي الكمال القاضي حجازي ابن مولانا القضايي الاوحدي القاضي احمد الشهير نسبه الكريم بابن حجازي المتحدث على مقاطعة
٥. الجوالي بمصر المحروسة والذمي نسيم النصراني الراهب وكيل البترك المرقوم والذمي غبريال النصراني الكاتب بخدمة الهالك
٦. المرقوم والذمي رزق النصراني الكاتب الموعود بذكرهم اعلاه بعد الاذن الكريم من حضرة سيدنا ومولانا فخر قضاة الاسلام
٧. كمال ولاة الانام اسمعيل افندى الحنفى القسام العربي دام مجده الذي وضع خطه اخره على العادة بلغه الله الحسنى وزيادة امين
٨. في سادس عشري شهر رجب الفرد الحرام سنة ست وستين والف
٩. ما وجد
١٠. بالدير بمصر القديمة بالقلاية براس خان الهوى وضبط بمعرفة من ذكر اعلاه وابيع على المعلم قدسي المرقوم بمعرفة الجماعة المذكورين اعلاه حسب [...] لهم في ذلك

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net

مبخرة رومى بغطى الثمن ٦٠٠	مغرفة نحاس وكمشة ٣ الثمن ٦٠	شمعدان نحاس ١ الثمن ١٥٠	مطبقة نحاس ٢ الثمن ١٤٠	بكرج نحاس ٢ الثمن ٣٥٠	[...] ابريق الثمن ٩٠	رغيف قسدير الثمن ٣٠	
زوالي خشب مفرد ٢٠	طرز برنس بفضة الثمن ٣٠٠	برنس ابيض اطلس الثمن ٢٤٠	برنس احمر عفرة ١ الثمن ٦٠	برنس كمخة ابيض الثمن ١٥٠	قفطان كمخة الثمن ٣٠	شد ازرق الثمن ٩٠	قطع شدود تعابين الثمن ٧٧
قطع بطانة الثمن ١٥	مقطع خام الثمن ١٢	احمال صوف ٥ الثمن ٣٦٠	بساط اصفر قديم ١ الثمن ٦٠	بردة صنباوى ٢ الثمن ١٥٠	صوف اسود ٢ الثمن ٣٦٠	حزام جلد عفرة ٨ الثمن ٢٠	[...] ازرق ٢ الثمن ٢٠
لباد بلدي الثمن ١٥	سفرة جلد سماط ٢ ٢ الثمن ٣٣٠	قاووق [...] ٣ الثمن ١٦٥	ملاية ابيض سيوطي سادة ٣٠	جبة بياض ٧ ٢١٠	حبر اسود عفرة ٣ ٩٠	احزمة جلد سودة ٢	
ركاب لجم اقفال ٢ ٧ ٣	جراب حديد الثمن ١٢٠	علبة صابون الثمن ٣٠	قرص [...] الثمن ٨	مناشف محرمة مستعملة ٤ ٨ الثمن ١٧٠	طواقي ابيض جوخ ١ ١ الثمن ٤١	تكه بشكير منديل ١ ٢ الثمن ١٠٥	
جوز فانوس ١ الثمن ٥	حياصة قدسي معروف الثمن ١٦	[...] بقجة ١ ١ الثمن ١١	فردة جمل شمع سكندري ١ ٣٢ رطل الثمن ٢٢٠	قوالب مخاد ٤ الثمن ٣٠	عباية كهنة ١ الثمن ٥	عسل نحل قلة ٢ الثمن ٢١٠	
فروة صعيدي ٢ الثمن ٣٠	عصى شوم ٣ الثمن ٥	راوية قربة ٣ ٤ الثمن ٣٣٠	اواني مع فناجين الثمن ٢٥	امواس وترياق ٤ ٤ الثمن ٤٤	رغيف قزدير مع ملاعق وصندوق الثمن ١٠٠	فضة صيني وحق الثمن ٣٢	
فول اردب عدد ١٠ الثمن ٢٩٠	فريك اردب ٢ الثمن ٧٠	حمير كبير وصغير ٥ الثمن ٧٥٠	دوايا حديد مع كيس خام الثمن ٩٥				

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net

يكون جميعه

٧٠٨٧

وقع ضبط ذلك

بتمامه وكماله وزيادة عليه من يد الذمي نسيم وغبريال المذكورين اعلاه حسب الاملا لذلك

ساغ

٩٠٨٧

دفعت فى رسم قسمة مع كتابة حجج ونقل قدم وغير ذلك ٢٠٠٠	دفعت فى ادا دين القاضي احمد عن جوالي نصارى عهدة الهالك ٦٠٠٠	دفعت فى كشف جماعة الجوالي ونقل قدم ايام الضبط [...] وغير ذلك ١٠٨٧

الزيادة عن المبلغ من مال الذمي نسيم والذمي غبريال حسب الاملا لذلك

٢٠٠٠

والحق يكون والصعب يهون

ونقل من قلم الشيخين الفاضلين العمدتين الكاملين زين الدين محفوظ الطنابي والسيد عبد الوهاب القادري

الوثيقة الثانية: تصادق حول تركة البابا مرقس السادس المائة والواحد (محكمة القسمة العربية سجل ٤٥، م٥٦٧، ص٣٩٨-٣٩٩)

لدى الحاكم الحنفي دام مجده امين بعد ان هلك قبل تاريخه البترك مرقص النصراني عن جهة بيت مال الجوالي

١. بمصر المحروسة ضبط ما تركه الهالك بالدير الكاين بمصر القديمة بالقلاية براس حارة الهوى من حمير
٢. ونحاس واطمار بدن وغير ذلك المعين مفردات ذلك بالدفتر المسطر من هذه المحكمة فى تاريخه بمعرفة
٣. القاضي احمد ابن حجازي المتحدث على مقاطعة الجوالي دام كماله بحضور ولده القاضي حجازي وبحضور الراهب نسيم
٤. وكيل الهالك والذمي غبريال الكاتب بخدمة الهالك والذمي رزق النصراني وبمعرفة المعلم بشارة المباشر وابيع ذلك

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net

٥. جميعه على الذمي قدسي النصراني بسبعة الاف نصف وسبعة وثمانون نصفا فضة ثم وضع المبلغ المرقوم فى مصاريف

٦. ياتي ذكرها فيه وزيادة عليه من يد نسيم وغبريال الفا نصف فضة ما هو في رسم قسمة وكتابة حجج ونقل قدم وحق

٧. طرقات الفا نصف من ذلك وما هو في كشف لجهة بيت مال الجوالي وخدمة ونقل قدم وغير ذلك (ص ٣٩٩)

٨. وفى مصاريف لازمة ضرورية الفا نصف واحد وسبعة وثمانون نصفا فضة وما هو لجهة ديوان الجوالي عن جوالي النصارى فى عهدة البترك

٩. المرقوم فوجد تحرير ستة الاف نصف فضة باقي ذلك اشهد عليه كل من الجماعة النصارى المذكورين شهوده اشهادا شرعيا انه لا يستحق ولا يستوجب

١٠. قبل القاضي احمد ولا قبل ولده ولا قبل جماعة الجوالي بسبب ما شرح اعلاه حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى ولا طلبا بوعد ولا سبب

١١. ولا فضة ولا ذهبا ولا فلوسا ولا ارثا ولا موروثا ولا قبضا ولا اقباضا ولا قرضا ولا اقتراضا ولا ولا كثيرا ولا قليلا ولا علقة

١٢. ولا تبعة ولا يمينا بالله سبحانه وتعالى ان وجب ولا شيا قل ولا جل لما سلف من الازمان والى تاريخه بمقتضى ان المبلغ المرقوم عن مال

١٣. جوالى جماعة النصارى عهدة الهالك ثابت على جهة تركته بالطريق الشرعي وقبل ذلك لنفسه القاضي احمد المرقوم قبولا شرعيا

١٤. وثبت الاشهاد بذلك لدى مولانا الحاكم المومي اليه بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا وحكم ايده الله تعالى بموجب الاقرار

١٥. المشروح اعلاه الحكم الشرعي ونفذ بطريقه الشرعي مسيولا فى ذلك واشهد على نفسه الشريفة بذلك وبه شهد فى سادس عشري شهر رجب

١٦. الفرد الحرام سنة ست وستين والف كتبه محفوظ الطنابي

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net

المصادر والمراجع

المصادر العربية

أحمد شلبى عبد الغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٨م.

الإسحاقي، أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، سلسلة الذخائر ٣٥، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨م.

دار الوثائق القومية، سجلات محكمة الإسكندرية، س١٥، س٢٨.

دار الوثائق القومية، سجلات محكمة الباب العالي، سجل رقم ١.

دار الوثائق القومية، سجلات محكمة القسمة العربية، سجل ١٠١.

دار الوثائق القومية، سجلات محكمة منفلوط الشرعية، إشهادات، سجل ٥.

ساويرس بن المقفع، تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية، المعروف بسير البيعة المقدسة، مج٣، ج٣.

وثائق البطريركية، حجة A2714، محكمة بابي سعادة والخرق، ١٤ شوال ١٠٦٢هـ.

يؤانس الثالث عشر (الأنبا)، كتاب يحوي مكاتبات يحتاج إليها الأباء البطاركة والمطارنة، مخطوط ٣٠١ لاهوت، مكتبة الدار البطريركية، القاهرة، د.ت.

يوساب (أسقف فوة)، تاريخ الآباء البطاركة، نشرة صموئيل السرياني ونبيه كامل، القاهرة، د.ن، د.ت.

المراجع العربية

حسن خليل، سجلات محكمة القسمة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.

كامل صالح نخلة، سلسلة تاريخ الباباوات بطاركة الكرسي الإسكندري، الحلقتين الرابعة والخامسة، مطبوعات دير السريان، ١٩٥٤م.

مجدي جرجس، «أثر الأراخنة على أوضاع القبط في القرن الثامن عشر»، حوليات إسلامية ٣٤، ٢٠٠٠، ص٢٣-٤٤.

مجدي جرجس، «القبط والتقويم الغريغوري»، الروزنامة ٨، ٢٠١٠، ص٩-٤٠.

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net

المصادر والمراجع الأجنبية

Cohen, Amnon, «Communal Legal Entities in a Muslim Setting, Theory and Practice: The Jewish Community in Sixteenth-Century Jerusalem», *Islamic Law and Society* 3, 1, 1996, p. 75-90.

Raymond, André, *Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle*, Institut française de Damas, Damas, 1973.

Faroqhi, Suraiya, «Ottoman Guilds in the Late Eighteenth Century: The Bursa Case» *in* Faroqhi, Suraiya (éd.), *Making a Living in the Ottoman Lands, 1480 to 1820*, Isis Press, Istanbul, 1995, p. 93-112.

Hathaway, Jane, «The "Mamluk Breaker" Who Was Really a *Kul* Breaker: A Fresh Look at Kul Kiran Mehmed Pasha, Governor of Egypt 1607-1611» *in* Hathaway, Jane (éd.), *The Arab Lands in the Ottoman Era, Essays in Honor of Professor Caesar Farah*, Center for Early Modern History, Minneapolis, 2009, p. 93-109.

Jennings, Ronald C., «Zimmis (Non-Muslims) in the Early 17th Century, Ottoman Judicial Records: The Sharia Court of Anatolian Kayseri», *JESHO* 21, 3, 1978, p. 225-293.

Guirguis, Magdi & Van Doorn-Harder, Nelly, *The Emergence of the Modern Coptic Papacy*, vol. 3, *The Popes of Egypt: A History of the Coptic Church and its Patriarchs from Saint Mark to Pope Shenouda III*, The American University in Cairo Press, Le Caire, 2011.

Hanna, Nelly, *Habiter au Caire, la maison moyenne et ses habitants aux XVII^e et XVIII^e siècles*, EtudUrb 2, Ifao, Le Caire, 1991.

Holt, P.M., «The Beylicate in Ottoman Egypt During the Seventeenth Century», *BSOAS* 24, 2, 1961, p. 214-248.

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net

الوثيقة الأولى أ. محكمة القسمة العربية سجل ٤٥، م٥٦٦، ص٣٩٧، ٣٩٨.

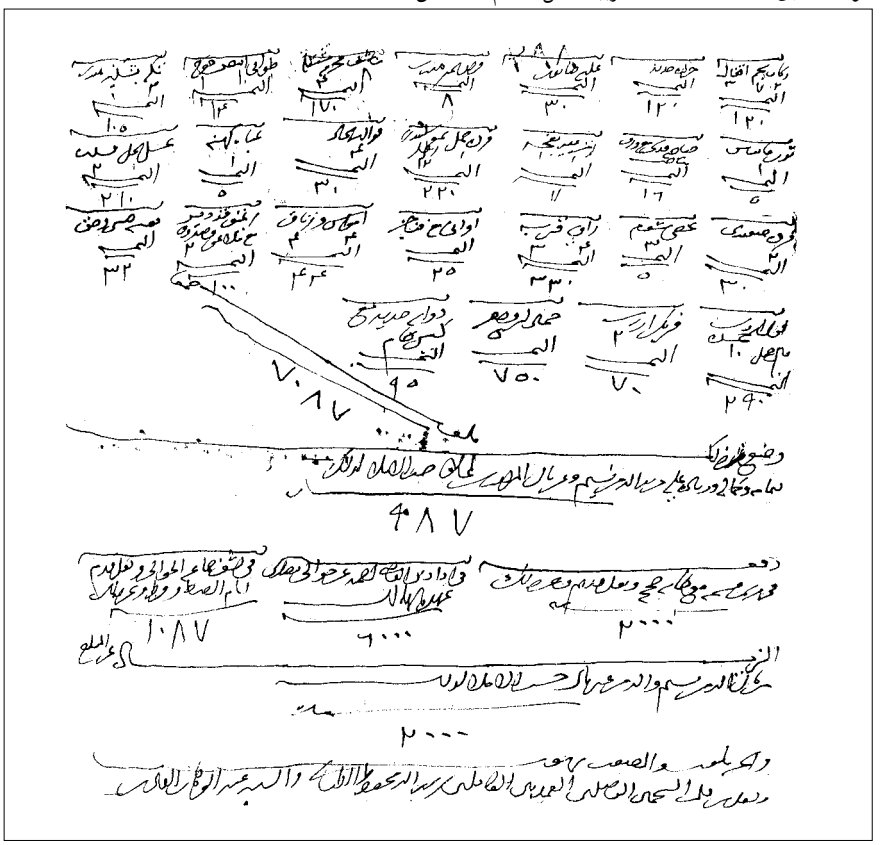

الوثيقة الأولى ب. محكمة القسمة العربية سجل ٤٥، م٥٦٦، ص٣٩٧، ٣٩٨.

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net

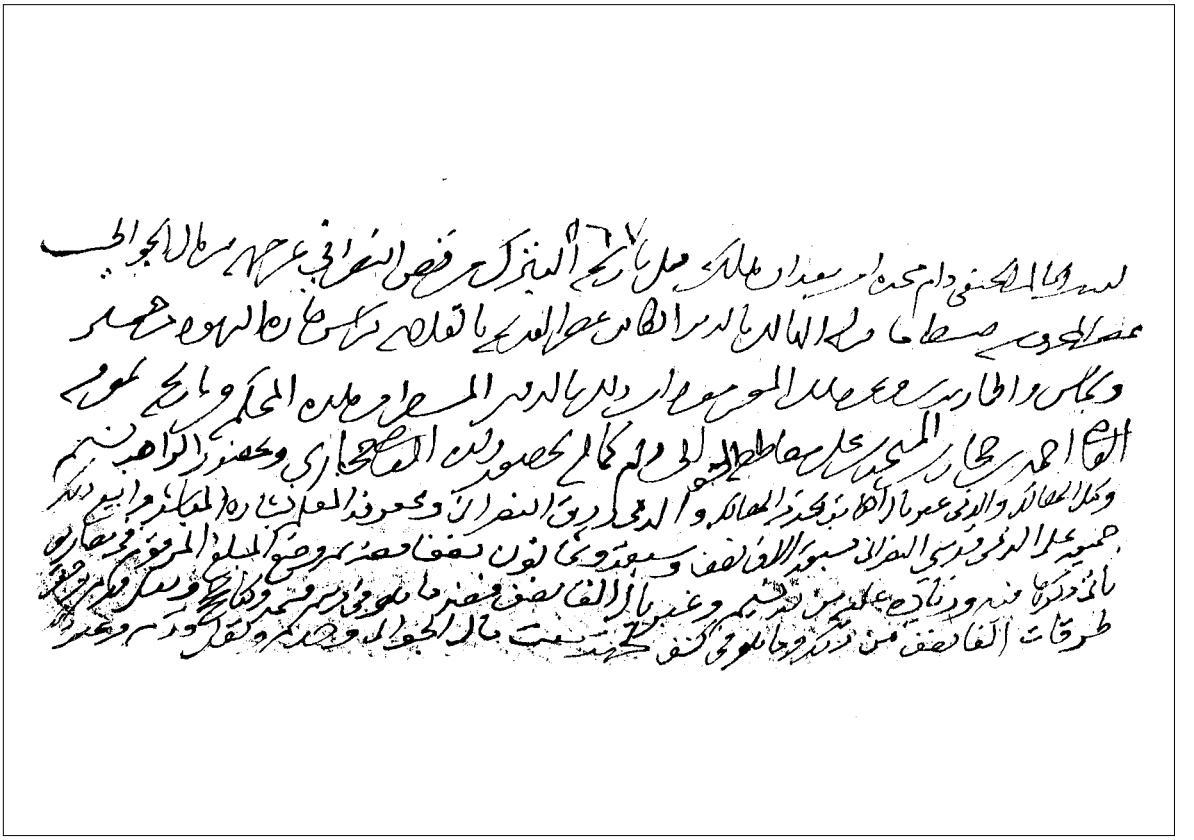

الوثيقة الثانية أ. محكمة القسمة العربية سجل ٤٥، م٥٦٧، ص٣٩٨، ٣٩٩.

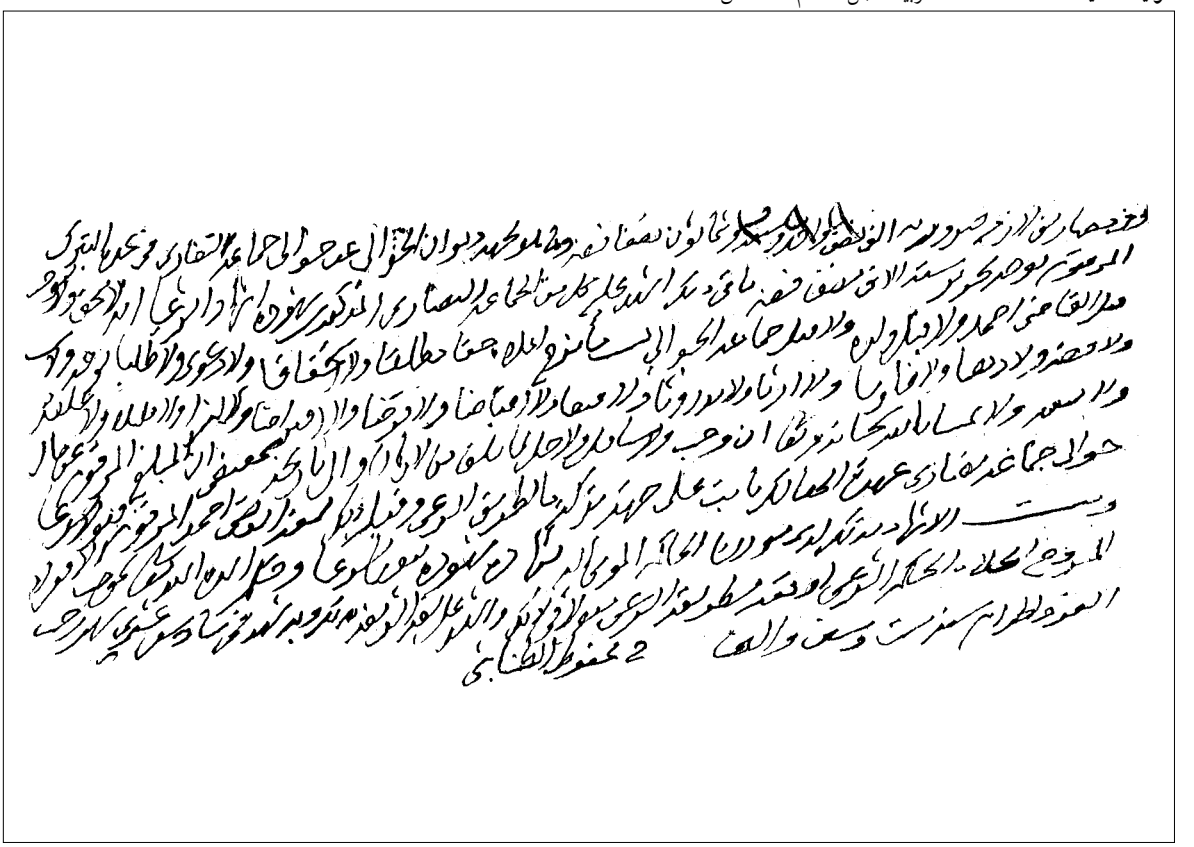

الوثيقة الثانية ب. محكمة القسمة العربية سجل ٤٥، م٥٦٧، ص٣٩٨، ٣٩٩.

© IFAO 2026 AnIsl en ligne https://www.ifao.egnet.net